

توقعات إقتصادية قاتمة تنتظر لبنان في العام 2021 تميل بمعظمها الى "السلبية" نتيجة تراكم الازمات وعجز الطبقة السياسية الحاكمة عن إيجاد الحلول التي يبقى عنوانها الاساسي "الاصلاحات" التي تجمع بين ما تعهده لبنان في مؤتمر "سيدر"، مروراً بالمبادرة الفرنسية وتوصيات المفاوضات مع خبراء صندوق النقد الدولي، والتي لا يمكن الشروع بها إلا بعد تشكيل حكومة تتبنى خطة إقتصادية إنقاذية تؤمن الارضية المناسبة لإبرام اتفاق تمويلي مع صندوق النقد.

لا شيء في الافق يبشّر مع ارتفاع حدة الازمة نتيجة تبعات فيروس كورونا وانفجار المرفأ والشلل السياسي وغياب اي خطوات توقف النزف. فبعدما دخل لبنان ركوداً إقتصادياً قياسياً في العام 2020 بنسبة قاربت 25%، تبقى الامور مفتوحة على كل الاحتمالات في العام 2021، في وقت تستعد معظم دول المنطقة لاستئناف نمو اقتصاداتها هذا العام في ظل تسارع التعافي الإقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورغم انه سيكون بشكل "غير متكافئ" بسبب الاختلال في إمكانات دول المنطقة في الحصول على لقاحات كورونا. واستناداً الى أرقام صندوق النقد الدولي، سجلت إقتصادات المنطقة انكماشاً بنسبة 3.8% في 2020، لكن صندوق النقد يتوقع نمواً بنسبة 3.1% هذا العام ونمواً بنسبة 4.2 في 2022، وسط انتعاش في أسعار النفط وعملية توزيع لقاحات الفيروس، حسبما قال مسؤول في الصندوق.

بالعودة الى الملف اللبناني، فالمفاوضات مع صندوق النقد حول برنامج تمويلي محتمل "معلقة" حتى إشعار آخر عنوانه "تشكيل الحكومة". في هذا السياق يؤكد مدير قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدكتور جهاد أزعر لـ"النهار" ان "الصندوق على استعداد لاستئناف المحادثات مع السلطات اللبنانية حول تفاصيل البرنامج الذي يمكن لبنان الاستفادة منه، لكن إعادة إطلاق مسار هذه المحادثات معلقة حتى تشكيل حكومة بصلاحيات كاملة تحصل على ثقة اللبنانيين ومجلس النواب، والاهم ان يكون في جعبتها برنامج إصلاحى ضروري لأي مساعدة قد يحصل عليها لبنان إن من صندوق النقد او من اي دعم قد يأتي من الجهات والدول المانحة". ويعود أزعر ليندكر بـ"تجاوب الصندوق السريع مع طلب السلطات اللبنانية العام الفائت، وأطلق، بشكل سريع، المشاورات لوضع برنامج تمويلي لدعم لبنان، واستمرت هذه المحادثات بين فريقى الصندوق والسلطات اللبنانية الى حين استقالة الحكومة وانفجار المرفأ وتبعاته"، ليؤكد أزعر مجدداً ما أكدته مراراً مديرة صندوق النقد كريستالينا جورجييفا لناحية ان الصندوق "على أتم الاستعداد للعمل مع لبنان من أجل حل مشاكله المالية، لكن المؤسسة الدولية بحاجة إلى شريك هو الحكومة".

وبالفعل، يصر صندوق النقد على ان الانقسامات التي يعاني منها لبنان تكبل البلد وتحول دون إحراز تقدم على صعيد خطة إقتصادية لانتشاله من أزمته، كما يعتبر ان لبنان في حاجة ضرورية إلى إصلاح نظامه المالي ومراجعة حسابات المؤسسات المالية وتقديم خطة إقتصادية موثوق بها إلى المستثمرين وحملة السندات ضمن خطة تسمح بإعادة هيكلة الديون بعد تعثر البلاد في سداد مستحققاتها بالعملة الاجنبية. ومن هنا يؤكد أزعر لـ"النهار" مرة جديدة ان الصندوق "على اتم استعداد لاعادة الحوار مع الدولة اللبنانية بالنسبة لتأمين البرنامج التمويلي، ما يساهم حتماً في إعادة إطلاق عجلة النمو في البلاد". أما بالنسبة الى ما يوصي به الصندوق حالياً لبنان، فهو "ضرورة إعطاء الاولوية للملف الانساني والصحي. ففي ظل سرعة انتشار جائحة كورونا، من الضروري ان يحصل لبنان واللبنانيون بسرعة على اللقاح ضد الفيروس وبدء عملية التوزيع للعدد الاكبر من المواطنين، فيما الاولوية الثانية هي حماية الوضع الاجتماعي، خصوصاً ان لبنان شهد تراجعاً كبيراً في مؤشراتته الاجتماعية في العام 2020 تحديداً على صعيد الدخل، ما طاول الفئات المهمشة، وبخاصة بعدما سجل الاقتصاد اللبناني إنكماشاً بحوالى 25% في العام الفائت مع ارتفاع قياسي للتضخم الذي انعكس سلباً على الشرائح الاجتماعية".

وفي نظرة الى ما قد يحمله العام 2021 بالنسبة الى الوضع في لبنان، يؤكد أزعر ان "التوقعات تتغير إنطلاقاً من سرعة تشكيل الحكومة والشروع بالاصلاحات المطلوبة التي يجب ان تنطلق بالتوازي مع خطة النهوض الإقتصادي. ومما لا شك فيه انه في حال لم تتحقق هذه الخطوات فالوضع الإقتصادي في لبنان لن يتحسن بالمستوى المطلوب، وهذا ما يحرم البلاد الاساس الضروري لعملية النهوض".

يؤكد صندوق النقد الدولي ان المشاورات مستمرة مع السلطات اللبنانية ضمن "الدعم التقني" الذي يستفيد منه لبنان من الصندوق، والذي انطلق مطلع العام الفائت بعد طلب لبنان الحصول على هذا النوع من الدعم. وفي هذا السياق، علمت "النهار" ان سلسلة اجتماعات عقدت في الاسابيع الاخيرة بين فريق عمل وزارة المال وخبراء الصندوق، وتركز البحث حول ملفات تقنية تتعلق بالموازنة العامة التي عادت ولحظت في مشروعها المقدم الى الحكومة كل التوصيات التي يطالب بها صندوق النقد، ومنها قانون الكابيتال كونترول، وإعاجة هيكلة القطاع المصرفي والاصلاحات الاخرى، كما تؤكد مصادر وزارة المال، ان المقاربة المالية اعتمدت عند وضع مشروع الموازنة الأخذ بتوصيات صندوق النقد وخبرائه. أما بالنسبة الى الإتصالات بين السلطات اللبنانية ومسؤولي الصندوق، فقد أجرى وزير المال في حكومة تصريف الاعمال غازي وزني إتصالاً طويلاً في الايام الماضية بالمدير التنفيذي لصندوق النقد حمود محيي الدين وجرى البحث في الملف اللبناني.